مدير عام صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي لـ"الثورة":

الصندوق قام بتمويل ١٥٨٩ مشروعا في مجالات الإنتاج الزراعي والنباتي والحيواني والسمكي والري والمنشآت المائية بتكلفة تقدر بأكثر من ٣٤ مليار ريال

قمنا بدعم السلطة المحلية بمبلغ مليار وثمانمائة مليون ريال

لقاء/ رياض شمسان

في ظل اهتمامات الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح بضرورة تطوير الإنتاج الزراعي والسمكي وما تتطلبه من منشآت تابعة لها.. فقد تم إنشاء صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في عام ١٩٩٣م.

ولتسليط الضوء على نشأة وأهداف وإنجازات الصندوق التقيت الأخ المهندس/عصام صالح نعمان- مدير عام صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي الذي تحدث في البداية عن نظرته إلى الثورة السبتمبرية الخالدة في عيدها الثاني والأربعين فقال:

لقد ظل شعبنا اليمني ردحا من الزمن يقاسي الأمرين من جبروت وظلم الإمامة البائدة في شمال الوطن ومن الاستبداد والاحتلال البريطاني في جنوب الوطن.. وكان لابد من ثورة تنقذ الشعب من معاناته المريرة.. ولذا قامت الحركة الوطنية اليمنية بدور نضالي فاعل ومعهم تنظيم الضباط الاحرار الذين توجوا ذلك النضال الوطني بتفجير الثورة السبتمبرية الخالدة يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ودكت معاقل الإمامة.. وهكذا وإمتدادا للثورة السبتمبرية قامت ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م وناضل الثوار الاحرار ببسالة ضد الاستعمار البريطاني وأجبروه على الجلاء عن أرض الوطن يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م.

وتتويجا لتلك النضالات الوطنية والانتصارات التاريخية تم إعادة تحقيق الوحدة اليمنية يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م وها نحن نحتفل باعياد الثورة اليمنية الخالدة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر في ظل قيادة فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي شهدت اليمن في عهده الميمون منجزات ومكاسب وطنية عظيمة لا تحصى وأصبح الشعب ينعم بخيرات الثورة والوحدة في ظل النهج الديمقراطي الرائد ولا يفوتني أن أتقدم هنا باسمي آيات التهاني والتبريكات لفخامة الرئيس القائد الرمز/ علي عبد الله صالح وللاخوة رؤساء وأعضاء مجالس النواب والوزراء والشورى وكافة أبناء شعبنا وقواته المسلحة والأمن وكل عام واليمن بالمزيد من الخير والنماء والأمن والاستقرار.

نشأة الصندوق

● وعن نشأة وأهداف صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي قال:

– بادئ ذي بدء أود أن أشير إلى أن صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي إحدى ثمار الثورة والوحدة اليمنية.. وقد أنشئ الصندوق من خلال القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٣م للعمل على تخفيف الأعباء الناتجة عن ارتفاع أسعار المستلزمات ومدخلات الإنتاج ولما يمكن المزارعين والصيادين من الاستمرار في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى سنوات الجفاف التي مرت بها البلاد والتي أثرت على الإنتاج الزراعي وعلى المخزون الجوفي للمياه المتناقص سنويا إضافة إلى عدم وجود بنية أساسية تستطيع استيعاب الإنتاج الزراعي والسمكي الذي يتوفر في مواسم معينة بكثرة مما يؤدي إلى إلحاق خسائر فادحة بالمنتج الأساسي وهو المزارع والصياد.

اهتمام الرئيس القائد ببناء وتطوير المنشآت المائية

المهام والانجازات

● وعن مهام وإنجازات الصندوق قال:

– خلال الفترة منذ عام ١٩٩٥م وحتى يوليو ٢٠٠٤م عمل الصندوق على تنفيذ العديد من المهام الموكلة إليه والمرسومة وفقا لقانون إنشائه ولائحته التنفيذية ووفقا للخطة والموازنة المقرة من الأطر العليا حيث عمل الصندوق على تمويل العديد من المشروعات عبر الجهات الرسمية المختصة التي حددها القانون ولوائحه وقرارات مجلس الوزراء ومجلس إدارة الصندوق لتمويل العديد من المشروعات والبرامج على مجالات الأنشطة التالية:

١- مجال الإنتاج الزراعي النباتي:

يعمل الصندوق من خلال خطته الحالية على زيادة الإنتاج من حيث رفع الكفاءة الإنتاجية لوحدة المساحة بتوفير المستلزمات والمدخلات اللازمة من أجل تقليص الفجوة لتلك المتطلبات وعلى وجه الخصوص زيادة المنتجات القابلة للتصدير وذلك من خلال إقامة الأسواق التجميعية –توفير مدخلات ومستلزمات الإنتاج الزراعي كالحراثات والحصادات وتوابعها والمبيدات- تشجيع إدخال وسائل الري الحديث، إقامة مشاريع برامج الإنتاج النباتي كالمحاصيل النقدية والفواكه والحبوب وتشجيع زراعة النخيل وإقامة المشاتل الأهلية الصغيرة ولذا فقد بلغ عدد المشروعات التي تم تمويلها ٣٠٥ مشاريع بتكلفة اجمالية ١٠,٧٨٣ مليار ريال ساهم الصندوق منها ٩,٧٤٦ مليار ريال.

٢- مجال الإنتاج الزراعي الحيواني:

نظرا للاهمية الكبيرة في تطوير وزيادة الإنتاج لسد الاحتياج المتزايد من اللحوم ومشتقات الإنتاج الحيواني الأخرى عمل الصندوق على زيادة الإنتاج والحفاظ على السلالات المحلية ذات الجودة العالمية والتقليل من الذبح المبكر لإناث وصغار الحيوانات وذلك من خلال إقامة مزارع الإنتاج الحيواني- برنامج تشجيع التربية المنزلية للأبقار والأغنام للأسر الريفية – تشجيع إنتاج السلالات المحلية ذات الإنتاجية العالية من الأغنام ولذا فقد بلغ عدد المشروعات الممولة من الصندوق ١٢٨ مشروعاً بتكلفة اجمالية ٣,٤٦١ مليار ريال منها مساهمة الصندوق ٢,٤٤٢ مليار ريال.

٣- مجال الإنتاج السمكي:

يهدف الصندوق في هذا المجال إلى زيادة وتائر الإنتاج من خلال توفير وسائل ومستلزمات الإنتاج السمكي والمتمثلة في قوارب الصيد الساحلية الصغيرة – توفير معدات وأدوات الاصطياد – إعادة تاهيل المنشآت السمكية والمائية – إنشاء مختبرات مراقبة جودة المنتجات السمكية – توفير وسائل النقل المبردة – إقامة المرافئ السمكية في القرى الساحلية ولذا فقد بلغ عدد المشروعات التي تم تمويلها ١٣٠ مشروعاً بتكلفة اجمالية ٤,٣٢٥ مليار ريال ساهم الصندوق منها ٣,٨٧٣ مليار ريال.

٤- مجال الري والمنشات المائية:

يقوم الصندوق من خلال هذا المجال بالتوسع في إقامة المنشآت المائية المختلفة لاستغلال مياه الأمطار بغرض الاستفادة المباشرة من المياه المتجمعة في ري الأراضي الزراعية وسد احتياجات الثروة الحيوانية بالإضافة إلى تغذية المياه الجوفية ورفع منسوبها والتقليل من حفر الآبار الارتوازية للحفاظ على البيئة المائية كمحصلة نهائية ومن جانب آخر العمل على ترميم وصيانة المنشآت المائية الأخرى كالخزانات الكبيرة وقنوات الري القديمة في المناطق الجافة والوديان دائمة الجريان بغرض الاستفادة القصوى من الموارد المائية المتاحة وتقليل الفاقد لذا فإن عدد المشروعات التي تم تمويلها خلال هذه الفترة ١٠٢٦ مشروعاً بتكلفة إجمالية ١٩,١٨٥ مليار ريال منها ٥٧٧ مشروعاً منجزاً بتكلفة ٨,٦١٥ مليار ريال و٤٤٩ مشروعاً قيد التنفيذ بتكلفة ١٠,٥٧٠ مليار ريال.

٥- دعم السلطة المحلية بموجب قانون السلطة المحلية:

استنادا إلى قانون السلطة المحلية الذي بموجبه يتم استقطاع نسبة ٣٠٪ من اجمالي موارد الصندوق المقرة بحسب قانون انشائه رقم ٦ لسنة ١٩٩٣م من الإيرادات المحصلة وذلك لصالح المجالس المحلية المنشأة بموجب القانون الذي حدد مصادر ايراداتها وأوجه الصرف لتلك الإيرادات وكون القانون من اللوائح الصادرة لتنفيذه أكدت على صرف تلك الموارد وفقاً لأهداف ومجالات انشطة الصندوق فقد تم توريد مبلغ ١,٨٠٠ مليار ريال إلى حساب السلطة المحلية.